الأمم المتحدة

A/74/97

الجمعية العامة

Distr.: General
10 June 2019
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٠٥ من القائمة الأولية*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٢

الجزائر ٢

مصر ٣

اليونان ٥

لبنان ٦

إسبانيا ٧

ثالثا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي ٩

* A/74/50.

050719 010719 19-09313 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أثنت الجمعية العامة في قرارها ٧٣/٨٥ على بلدان البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة من خلال إجراءات شاملة منسقة تقوم على أساس روح الشراكة المتعددة الأطراف لتحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار.

٢ – وشجعت الجمعية العامة أيضا بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما يشكل خطرا جسيما يهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ويحول، بالتالي، دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرّض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي، ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.

٣ – وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويُقدَّم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب وبناء على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٤ – وقد وُجِهَت في هذا الصدد مذكرة شفوية مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى جميع الدول الأعضاء طلباً لآرائها في الموضوع. ووردت حتى اليوم ردود من حكومات الجزائر ومصر واليونان ولبنان وإسبانيا، وهي معروضة في الفرع الثاني أدناه. وورد من الاتحاد الأوروبي رد معروض في الفرع الثالث أدناه. وستُنشر أي ردود يتم تلقيها بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح (www.un.org/disarmament) باللغة الأصلية التي وردت بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

تتطلب حالة الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط اليوم تحديد استراتيجية جماعية عالمية تستند إلى نهج شامل للشراكة والتعاون وتشمل جميع المبادرات الرامية إلى جعل المنطقة منطقة للسلام والاستقرار المستدامين.

لذلك، تواصل الجزائر تعزيز وتطبيق مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل في منطقة البحر المتوسط، وهي مبادئ توليها أهمية كبيرة في سياستها الخارجية.

وفي هذا الصدد، قامت الجزائر باتخاذ ودعم مبادرات التالية:

(أ) مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال تعزيز الإطار الاستراتيجي والتشغيلي والعسكري، وإطلاق برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز القدرات الإدارية والتقنية والتشغيلية لموظفي الأمن والجمارك في عدة بلدان أفريقية؛

(ب) منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار ٥+٥)، وهو إطار فعال للتعاون في تعزيز وتوطيد السلام والأمن الجماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما من خلال اعتماد تدابير التعاون في مجالات مثل المراقبة البرية والجوية والبحرية؛

(ج) الأمانة الإقليمية لشمال أفريقيا ومنطقة الساحل التابعة لمبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين بلدان تلك المنطقة وبلدان الاتحاد الأوروبي من أجل الحد من المخاطر الناشئة عن الاستخدام غير المشروع للمواد ذات الطابع الحساس؛

(د) التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي تطور بشكل كبير، لا سيما منذ عام ٢٠١٤، عقب تنظيم برنامج فردي للشراكة والتعاون من أجل تعزيز التعاون بين الجزائر وأوروبا؛

(هـ) الحوار الاستراتيجي غير الرسمي الرفيع المستوى بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بشأن الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، الذي يهدف إلى تحديد الفرص المتاحة لتطوير التعاون العملي من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها الإرهاب. ويعكس الحوار السياسة الجزائرية المتمثلة في تقديم المساعدة وتبادل الخبرات مع شركائها فيما يتعلق بالقضاء على نزعة التطرف ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛

(و) المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الذي يقدم إسهاما هاما في منع ومكافحة الإرهاب والظواهر ذات الصلة، بوسائل منها الدراسات العلمية المحددة الهدف. ويعكس المركز رغبة الدول الأفريقية في التنسيق مع المجتمع الدولي فيما يتصل بالجهود التي تبذلها لاتخاذ تدابير ملموسة وعاجلة وجماعية لمكافحة الإرهاب؛

(ز) المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، وهي أداة تنسيق إقليمية تهدف إلى تعزيز السلام والأمن في أفريقيا من خلال تطوير قدرات قوات الشرطة الأفريقية في مجالات مثل علم الأدلة الجنائية وتقييم التهديدات الجنائية ومكافحة الجريمة الإلكترونية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، ومن خلال تعزيز قوات الشرطة المنتشرة في إطار عمليات حفظ السلام.

مصر

[الأصل: بالعربية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٩]

تؤكد مصر على أن منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة البحر المتوسط بصفة خاصة تبقى من أكثر المناطق ذات التقلبات السياسية في الوقت الراهن، كما أن الأوضاع تزداد سوءاً مع تزايد وتيرة الصراعات المسلحة، والحروب بالوكالة، والإرهاب، والعنف الطائفي، والانتشار غير المسبوق للأسلحة والاتجار غير المشروع فيها، فضلاً عن الهجرة غير الشرعية. ومن هنا، تؤكد مصر على مشاركتها الفعالة في كافة الجهود سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف لتعميق أوجه التعاون الأمني بين دول البحر المتوسط لمواجهة كافة التهديدات المشار إليها أعلاه، وذلك بما يتسق مع القرارات الدولية ذات الصلة

خلال كافة المؤتمرات والاجتماعات الدولية ذات الصلة، وذلك لتعزيز الأمن والتعاون والازدهار والتعاون في منطقة البحر المتوسط. ومن هنا، تولي جمهورية مصر العربية أهمية قصوى لتعزيز الحوار البناء بين دول المنطقة لترسيخ المبادئ والمفاهيم المشتركة للعمل على مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، وكذا القضاء على أسباب التوتر وما يترتب على ذلك من تهديدات للسلام والأمن، فضلاً عن العمل على تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية.

وتولي جمهورية مصر العربية أهمية قصوى لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذى من شأنه تعزيز الأمن والسلام على المستوى الإقليمي بما في ذلك منطقة البحر المتوسط. كما تؤكد جمهورية مصر العربية على أن الترتيبات الإقليمية للحد من التسلح من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة من منظور تعاوني وشامل، كما تدعو مصر كافة دول المنطقة إلى المساهمة في استقرار ورخاء المنطقة من خلال احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذا مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات التعاونية بين الدول.

وتؤكد جمهورية مصر العربية أن اعتماد بعض دول المنطقة على عامل الردع النووي لا يمثل سوى انتهاكاً واضحاً لأحكام القانون الدولي والترتيبات الدولية للحد من الانتشار النووي، كما أنه لا يمثل سياسة مستدامة لبناء السلام والاستقرار في المنطقة. ومن هنا، يجب أن تسعى كافة دول المنطقة في مفاوضاتها لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة إلى التطرق إلى مسألة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل من خلال تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، فضلاً عن دعم مقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤٦/٧٣، ودعم جهود عقد مؤتمر إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل.

وفي سياق متصل، تشدد جمهورية مصر العربية على أن مسألة الاحتلال والاستيلاء على الأراضي، وعدم احترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الدول، تعيق من محاولات تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتظل أحد التحديات الهائلة أمام بناء سلام مستدام في المنطقة. ومن هنا، تحث جمهورية مصر العربية كافة دول المنطقة على الالتزام بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية لا سيما في الاستيلاء على أراضي الغير، بما لا يتوافق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية والأعراف ذات الصلة.

وتبذل جمهورية مصر العربية جهوداً حثيثة لتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب في المنطقة، بما في ذلك منع وصول الجماعات الإرهابية والمتطرفة إلى أسلحة الدمار الشامل، وكذا إمداد تلك الجماعات بكافة أنواع الأسلحة أو الدعم المالي أو التقني. كما تعمل مصر على كافة المستويات الدولية والإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، ومكافحة إنتاج وتهريب المواد المخدرة، وكافة الجرائم التي تمثل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة.

وتؤكد مصر على محورية دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتقوية وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من خلال المبادرات الدولية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتشجيع دول المنطقة على التعاون البناء لمواجهة التحديات الراهنة التي تعيق عملية التنمية والازدهار.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر تشرفت باستضافة القمة العربية الأوروبية بمدينة شرم الشيخ في شباط/فبراير ٢٠١٩، التي تم تعميم البيان الختامي الصادر عنها في وثيقة مجلس الأمن S/2019/238 متضمناً ما تناولته القمة بشأن التحديات الأمنية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين دول المنطقة، بما في ذلك بعض قضايا نزع السلاح، والتفاهمات بين الدول بغية تعزيز وتقوية التعاون الإقليمي في المجالات المتصلة بتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

اليونان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

وضعت اليونان خططا ثلاثية للتعاون مع بلدان منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما الأردن وإسرائيل وفلسطين وقبرص ولبنان ومصر. وتشكل هذه الخطط آليات لحوار مثمر وصادق يهدف إلى تعزيز العلاقات فيما بين البلدان المشتركة فيه في المجالات موضع الاهتمام المشترك وتحسين الاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وبالاستفادة من أوجه التآزر المذكورة أعلاه، اتخذت اليونان مبادرات موجهة، فأطلقت مؤتمر رودس المعني بإرساء الأمن والاستقرار (وعُقد المؤتمر الأول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والثاني في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، والثالث في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨)؛ كما أطلقت مؤتمر أثينا المعني بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي في الشرق الأوسط (وعقد المؤتمر الأول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛ ونظمت منتدى الحضارات القديمة (في نيسان/أبريل ٢٠١٧). وينبع كل ما ذُكر آنفا من إيماننا الراسخ بأهمية اقتراح خطة إيجابية ومتعددة الجوانب للتعاون، تركّز على تطوير أوجه التآزر وتنفيذ أنشطة مشتركة في ميادين الثقافة والتجارة والتعليم والبحوث.

وبالنظر إلى ما تقدم، فإن ”روح رودس“ تتيح ردا ملائما على التحديات المتعددة التي تواجه منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بوجه عام، ومن ثم فهي تعزّز الأمن والتنمية الإقليميين، والثقة المتبادلة والتفاهم فيما بين المشاركين. ويسهم أيضا تعاوننا المعزز مع بلدان المنطقة، ولا سيما خططنا الثلاثية للتعاون المشار إليها أعلاه، في تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة تصاعد التطرف والإرهاب، الذي يهدد أمن المنطقة. ووفقا لما ذُكر أعلاه، فقد عقدت اليونان مرتين (في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧)، مؤتمر أثينا المعني بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي في الشرق الأوسط، إدراكا منها للحاجة الملحة إلى نشر رسالة التعاون والسلام وإلى العمل على تنفيذ إجراءات بديلة ملموسة ترمي إلى مكافحة نزعة التطرف المفضية إلى العنف. وتناول المؤتمران الأزمة الإنسانية الحادة التي تواجهها حاليا الطوائف الدينية والكيانات الثقافية في المنطقة، بسبب ظروف النزاعات والتوتر والتطرف الحالية. وتم بعد ذلك إنشاء مركز التعددية الدينية في الشرق الأوسط.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

في مطلع عام ٢٠١٦، وفي إطار تعزيز جهود التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مكافحة الإرهاب، وضع لبنان، ممثلاً بوزارة الخارجية والمغتربين، والاتحاد الأوروبي، ممثلاً بالدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، خارطة طريق تتضمن التعاون مع لبنان في مجالات هي: وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، ودعم الأجهزة المختصة بأمن الحدود، ونظام العدالة، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومكافحة التطرّف العنيف، وتعزيز التعاون في مجالي الأمن وأمن الطيران. وتحت هذه المظلة، أطلق الاتحاد الأوروبي سلسلة من المشاريع مع الأجهزة الحكومية اللبنانية، تمّ تنفيذها في إطارين: الأول مشترك، لجهة استهدافها مجموعة من الأجهزة، والثاني منفصل لجهة استهدافها جهازاً محدداً.

وفي هذا السياق، يشارك الجيش اللبناني في مشروعين مشتركين مع الأجهزة الأمنية وأجهزة حكومية أخرى، الأول بعنوان ''وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب''، والثاني حول ''مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية''. ونفذ الجانب اللبناني، بالتنسيق مع الجانب الأوروبي ورعايته، مجموعة من النشاطات التي تخدم أهداف المشروعين تضمنت زيارات وإقامة ورش عمل ومؤتمرات في لبنان، إضافة إلى زيارات تبادل خبرات خارج لبنان، والتي تم بنتيجتها التوصل إلى ما يلي:

- على صعيد ''وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب''، تم عقد ورشة عمل ومؤتمر خلال عام ٢٠١٧، أسفرا عن توصيات ركزت على ضرورة بذل لبنان الجهود اللازمة بغية تحقيق هدفين رئيسيين: الأول تسريع عملية وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب من خلال تأسيس مجموعة عمل مشتركة تتمثل فيها كافة الأجهزة الحكومية وهيئات المجتمع المدني، والثاني إنشاء جهاز وطني يتولى تنسيق شؤون مكافحة الإرهاب. وقد شكلت قيادة الجيش لجنة أنجزت تحضير المواد الضرورية للمساهمة في الاجتماعات التحضيرية التي ستدعو إليها وزارة الخارجية والمغتربين بهدف المباشرة بصياغة نص مسودة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب.

- على صعيد ''مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية''، لا يزال الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية والحكومية المعنية تدرس مجموعة من الخطوات القانونية والتقنية، الآيلة في حال تبنّيها، إلى تأكيد التزام لبنان بالعمل على ضبط حركة الأسلحة النارية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسلاح.

وبالتوازي مع المشاريع المشتركة، يشارك الجيش اللبناني في مشروعين منفصلين أطلقهما الاتحاد الأوروبي واستهدفا كلا من الجيش اللبناني – مديرية المخابرات، والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، والمديرية العامة للأمن العام، والمديرية العامة لأمن الدولة. والمشروع الأول بعنوان ''التعاون الأوروبي – اللبناني في مجال التدريب على مكافحة الإرهاب''، الذي ترعاه وكالة الاتحاد الأوروبي للتدريب على إنفاذ القانون، والثاني بعنوان ''مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا''.

- وعلى صعيد مشروع ''التعاون الأوروبي – اللبناني في مجال التدريب على مكافحة الإرهاب''، تمّ عقد ورشتي عمل، الأولى حول ''تطوير النموذج التشغيلي الحالي لمديرية المخابرات في مكافحة الإرهاب'' والثانية حول ''أساليب جمع واستثمار المعلومات من المصادر المفتوحة''.

- أما على صعيد مشروع ”مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا“، تم الاتفاق على التعاون في مجال بناء القدرات والتدريب في مجالات أبرزها الأمن السيبراني والأدلة الجنائية الإلكترونية ومكافحة تمويل الإرهاب، دون أن يستكمل الاتفاق من الجانب الأوروبي، حتى تاريخه، بأي خطوات عملية بهذا الاتجاه.

وفي مواصلة لجهوده المستمرّة في ميدان نزع السلاح، انضم لبنان إلى معاهدة تجارة الأسلحة، وسلّم وثائق انضمامه إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٩، ليصبح بذلك الدولة الطرف الثانية بعد المائة في المعاهدة. ويعكس هذا الانضمام التزام لبنان بمكافحة الاتجار والنقل غير المشروع للأسلحة، ما يساهم في تعزيز الأمن الإقليمي، بما في ذلك في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والأمن الدولي بشكل أعمّ، وهو ما ينسجم مع مضامين قرار الجمعية العامة ٨٥/٧٣ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ولا سيّما الفقرتين الخامسة والسابعة من منطوقه.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

لأسباب تاريخية وجغرافية، ما فتئت منطقة البحر الأبيض المتوسط تمثل أولوية لإسبانيا من جميع الجوانب.

والتزام إسبانيا الراسخ بتعزيز الأمن والتعاون في هذه المنطقة منصوص عليه بوضوح في استراتيجيتها الأمنية الوطنية، المعتمدة في عام ٢٠١٣، التي تشير إلى أن ”أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط هما الأولويتين الاستراتيجيتين الرئيسيتين لنا“.

فللسلام والاستقرار والازدهار في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط أهمية قصوى لأمن إسبانيا وأوروبا ككل. ويشهد موقفنا الاستراتيجي في تلك المنطقة تحولا نتيجة لعمليات التغيير التي تمثلت نتيجتها الرئيسية حتى الآن في الانتخاب الديمقراطي لحكومات خاضعة للمساءلة أمام مواطنيها. وتتسم جميع التحولات بالتعقيد وهي تنطوي على فرص كما تنطوي على مخاطر. وقد يؤدي إقصاء فئات اجتماعية معينة أو استخدام العنف لاكتساب ميزة سياسية إلى قدر كبير من عدم الاستقرار، ويقترن ذلك بعواقب سلبية للغاية بالنسبة للبلدان المطلة على الساحل الجنوبي ولأمن المنطقة بأسرها.

وستقوم إسبانيا، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي، بدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتحقيق المزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الاستقرار السياسي. فالاستقرار واستتباب الديمقراطية وزيادة الرخاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط أفضل ضمان لأمن جميع البلدان في المنطقة. وفي المقابل، يحدث انعدام الاستقرار السياسي وغياب الفرص الاقتصادية أمام جزء كبير من سكان هذه البلدان تداعيات مباشرة تمس أمن منطقة الساحل ويمكن أن تؤثر على إسبانيا وأوروبا.

ولمنطقة المغرب العربي أهمية خاصة بالنسبة لإسبانيا. وعلينا، بالتعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة، أن نتصدى للتحديات المشتركة لكلا الساحلين، مثل تعزيز سيادة القانون والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، وتوطيد النماذج الاقتصادية التي تشجع على استيعاب جميع المواطنين، وتحقيق

الاســـتقرار لإمدادات الطاقة، وتنظيم وضـــبط تدفقات المهاجرين، ومكافحة الإرهاب والاتجار الدولي غير المشروع، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.

وستدعم إسبانيا الأمن المشترك للبحر الأبيض المتوسط، ليس فقط على المستوى الثنائي، ولكن أيضًا من خلال تعزيز وقيادة أطر التعاون الأوسع نطاقا، مثل الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية والمنتديات الأخرى، بما في ذلك مبادرة الدفاع ٥+٥ والحوار المتوســـطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومبادرة اسطنبول للتعاون لعام ٢٠٠٤.

ولا تزال منطقة البحر الأبيض المتوسط تشهد نزاعات طويلة الأمد ومعقدة للغاية تؤثر على توفير الأمن للجميع. وتذكرنا الأزمات، كالأزمات القائمة في ليبيا والجمهورية العربية السورية، بهشاشة المنطقة التي تتسم بحساسية من الناحية الأمنية، وليست بمأمن من الأعمال التي تقوم بها الحركات الإرهابية المتطرفة التي نشأت في مناطق أبعد، وتستغل انعدام استقرار الدول لاحتلال أماكن لا تصل إليها يد الحكومة.

وعلى وجه الخصوص، ستواصل إسبانيا العمل في إطار الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقا للمعايير المتفق عليها. وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، لن تتراجع إسبانيا عن التزامها الفعال، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، وبصفتها عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالصحراء الغربية، بالتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله الجميع. وستسهم إسبانيا أيضا في إيجاد حل عادل ونهائي لمشكلة قبرص، وستتعاون مع تركيا بصفتها طرفا إقليميا فاعلا مهما لأمن واستقرار منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

ويبين الأمر التوجيهي للدفاع الوطني الصادر في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ السياق الاستراتيجي الذي يحدد أهم القضايا الدولية؛ وتشمل هذه القضايا ظهور قوى عالمية جديدة وتعزيز القوى القائمة، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والاضطرابات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وانعدام الاستقرار في منطقة الساحل، والانتشار النووي، والقرصنة.

ومن حيث سياسة الدفاع الإسبانية، تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط بيئة يتواصل فيها العمل واتخاذ القرارات. وتنظم هذه السياسةَ المعايير التالية:

- أنها تمتثل امتثالا صارما بالقانون الدولي.
- أن لها طابعا متعدد الأطراف قويا يتجلى في انخراط إســـبانيا في مبادرات ومنظمات مختلفة، منها الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد من أجل المتوسط ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومبادرة ٥+٥، التي تشارك فيها إسبانيا مع تسعة بلدان أخرى على ساحلي البحر الأبيض المتوسط. وتبرهن إسبانيا دائما في جميع هذه المحافل المتعددة الأطراف على أنها تتبع سياسة نشطة وعلى قدر كبير من الالتزام من حيث أدوار كل منها في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- تدعم جميع مبادرات الأمن والدفاع التي تيســـر الحوار وتعزز التعاون الثنائي مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما من خلال الدبلوماسية الدفاعية.

وهذه السياسة هي سياسة نشطة ذات مستوى عالٍ من الالتزام، كما يتبين من وجودنا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وتحديداً في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تتمثل مهمتها المعقدة في العمل على تحقيق الاستقرار العام في منطقة محددة يترتب عليها الكثير بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وبقية أنحاء العالم.

غير أن منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة ذات أنظمة اجتماعية ودينية واقتصادية ومتعلقة بالقيم تتسم بقدر كبير من التعقيد والتنوع؛ ومن ثم، فإن التحدي الأكبر يتمثل في إيجاد استراتيجيات تعزز التكامل والتعاون وتطوير تلك الاستراتيجيات.

وقد أدى الطابع عبر الوطني للمخاطر والتهديدات البحرية والمساهمة الحيوية للبحار في ازدهار وأمن الدول إلى وضع وتطوير القانون الدولي للبحار الذي يشكل، من خلال توزيع الاختصاصات بين الدول، الإطار المرجعي الذي تستند إليه مبادرات التعاون التي تيسر الاستغلال الأمثل المشترك للفرص التي تتيحها البحار.

وقد سعت الأمم على مر القرون إلى تحويل البحر إلى منطقة للحرية، مستخدمة قواتها البحرية لضمان حرية الملاحة والتجارة، مع القيام تدريجيا بوضع مجموعة من القوانين، كانت في بادئ الأمر قوانين عرفية ثم أصبحت معيارية، وتم تجميع تلك القوانين في عام ١٩٥٨ في جنيف من خلال اتفاقية أعالي البحار، وفي عام ١٩٨٢ في مونتيغو باي، جامايكا، من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ويمثل الأمن البحري مشكلة عالمية تتطلب حلولا شاملة وعالمية يمكن أن تستوعب معاييرها العامة النهجَ الإقليمية المكيفة حسب كل منطقة جغرافية.

كذلك يجري تعزيز التعاون والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال المساهمات المقدمة على الصعيد المتوسطي من منظور إقليمي، في إطار الأمم المتحدة، بهدف زيادة القدرة على التصدي للمخاطر، من خلال تعزيز صكوك الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بالأمن البحري.

ثالثا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٩]

لا تزال مسألة تعزيز الأمن والتعاون الإقليمي الداخلي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، على رأس جدول الأعمال الأوروبي.

وقد تعزز التعاون من خلال المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما من خلال الاتحاد من أجل المتوسط الذي أكدت من جديد الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي أهميته الاستراتيجية باعتباره منبرا رئيسيا للحوار وآلية لتعزيز التماسك الإقليمي والاجتماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فقد عُقد عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى في مسعىً لتحقيق هدف الاتحاد الأوروبي الرامي إلى تمتين علاقات التعاون مع الشركاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل إقامة شراكة متنامية الفعالية في سياق سياسة الجوار الأوروبية بعد استعراضها. وطُرح في إطار سياسة الجوار الأوروبية والبيان المشترك لعام ٢٠١٧ بشأن اعتماد نهج استراتيجي لضمان القدرة على

التكيف في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي اقتراحٌ يدعو إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز قدرة الشركاء على التكيف في مواجهة التحديات والتهديدات العالمية، من قبيل تقديم الدعم لتحقيق التنمية والنمو في أشد المناطق فقرا، والتصدي لخطر الإرهاب والتطرف العنيف، إضافة إلى تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن وإدارة الحدود في إطار سيادة القانون. وتؤدي أيضا البعثات والعمليات العاملة في المنطقة في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة دورا هاما في تحقيق هذا الهدف.

وقد تعاون الاتحاد الأوروبي، حيثما أمكن، مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وبلدان الشرق الأوسط في مسارات السياسة والاقتصاد والأمن والمجتمع المدني. وكثف الاتحاد الأوروبي التزامه لصالح البلدان التي تنفذ إصلاحات سياسية واقتصادية، من قبيل الأردن وتونس ولبنان، وهو بصدد تجديد علاقاته الثنائية مع المغرب. وقد تواصل العمل على تنفيذ أولويات الشراكات، في مجالات منها مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن، وعلى دعم الإصلاحات الاجتماعية – الاقتصادية الهيكلية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يتعاون مع الشركاء من بلدان الجنوب في التصدي للإرهاب والحيلولة دون تغذية نزعة التطرف التي تؤدي إلى التطرف العنيف. وقد أُجريت على صعيد المنطقة حوارات تناولت قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، وكان ذلك تحديدا في الأردن وإسرائيل وتركيا وتونس ولبنان ومصر، وأفضى ذلك إلى نتائج ملموسة، كما بدأ مع الجزائر حوار غير رسمي رفيع المستوى. وسينعقد الحوار المقبل لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن، مع تونس، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ويتواصل، في إطار وفود الاتحاد الأوروبي في كل من الأردن والجزائر وتركيا وتونس ولبنان وليبيا والمغرب، عمل الخبراء المعنيين بمكافحة الإرهاب وبالأمن، بدعم مباشر من الدول الأعضاء، من أجل الإسهام في تحسين الإلمام بالحالة السائدة في السياق المحلي وتعميق المشاركة مع السلطات المعنية وتحديد برامج موجهة للتعاون. ويقوم هؤلاء الخبراء أيضا بدور الجهة المرجعية في المسائل ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بالنسبة لنظرائهم المحليين والدوليين، في سياقات منها على سبيل المثال منتديات التنسيق بين الجهات المانحة أو اجتماعات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بلبنان، واصل الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٨ زيادة الدعم الذي يقدمه إلى قطاع الأمن. وأشاد الاتحاد الأوروبي في الاجتماع الوزاري الذي عقد لدعم الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في لبنان، المعروف باسم مؤتمر روما الثاني، بالجهود التي تبذلها قوى الأمن الداخلي ويبذلها الجيش في تنمية القدرات القائمة. وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيقدم الدعم بمبلغ ٥٠ مليون يورو حتى عام ٢٠٢٠ لتعزيز أمن الطيران في البلد ودعم جميع الأجهزة الأمنية في مجالات سيادة القانون والأمن ومكافحة الإرهاب، مع التركيز على الإدارة المتكاملة للحدود ومكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالأردن، كثف أيضا الاتحاد الأوروبي دعمه للأمن ومكافحة الإرهاب والإدارة المتكاملة للحدود من خلال برامج ثنائية وإقليمية منظمة مع مختلف الإدارات والوكالات الأمنية. وعلاوة على ذلك، أبدي الأردن اهتماما بالمشاركة في بعثات السياسة المشتركة للأمن والدفاع وفي دراسة الاتحاد الأوروبي الاستقصائية المتعلقة بالمخاطر المختلطة.

واشترك الاتحاد الأوروبي ومصر معا في رئاسة الفريق العامل المعني بشرق أفريقيا التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني بمنطقة الساحل، الذي عقد في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠١٨، تعهدت مصر بعقد ٢٥٠ دورة تدريبية للعسكريين في عام ٢٠١٨ في مجالات

مثل مكافحة الإرهاب وإزالة الألغام، إلى جانب دورات تدريبية أخرى لتدريب القادة المحليين في منطقة الساحل على التعامل مع المسائل المتعلقة بتغذية نزعة التطرف.

وإثر توقيع الترتيب الإداري المتعلق بالتعاون في مجال الحماية المدنية وإدارة مخاطر الكوارث مع تونس، تقوم المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية، بناء على طلب تونس، بتنظيم استعراض للأقران في هذا العام، بهدف دعم المناطق الأكثر عرضة للخطر.

ويواصل الاتحاد الأوروبي، من خلال نهجه الشامل، دعم عملية الانتقال السياسي في ليبيا على طريق التحول إلى بلد مستقر بمؤسسات تؤدي وظائفها، بطرق منها أن يكون أشد المناصرين لعملية الوساطة السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية أن تكون العملية السياسية شاملة للجميع وأن يكون فيها زمام المبادرة بيد الليبيين، ولا سيما من خلال مشاركة جميع الجهات الليبية المعنية ذات الشرعية. وقد حشد الاتحاد الأوروبي موارد كبيرة من خلال برامج التعاون الثنائي الطموحة من أجل دعم بناء القدرات المؤسسية للسلطات الليبية. كذلك نشر الاتحاد الأوروبي بعثات وعمليات في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في ليبيا وخلية الاتصال والتخطيط التابعة للاتحاد الأوروبي للمساعدة في تهيئة الظروف المواتية لعملية الانتقال السلمي.

واحتفظ الاتحاد الأوروبي بوضعه كأكبر مانح ومقدم للمساعدة الخارجية في المنطقة.

وفي عام ٢٠١٨، أصبحت حالة الهجرة أكثر استقرارا وإن ظلت تشكل تحديا، لا سيما فيما يتعلق بممر غرب البحر الأبيض المتوسط. ولا تزال الهجرة على رأس أولويات الاتحاد الأوروبي وشركائه في المنطقة. وقد تأكد طيلة عام ٢٠١٨ انخفاض عدد الوافدين غير النظاميين إلى أوروبا، بينما يتواصل العمل لإنقاذ الأرواح ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري وحماية الحدود الخارجية لأوروبا وزيادة تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين من منطقة البحر الأبيض المتوسط ومن المناطق الأخرى. وسيظل عمل الاتحاد الأوروبي والشركاء الأفريقيين يسترشد بمبادئ التضامن والشراكة والمسؤولية المشتركة التي أقرها مؤتمر قمة فاليتا بمالطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

ولايزال تنفيذ البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مثمرا في الحد من حالات العبور غير النظامية والخطيرة وفي إنقاذ الأرواح في بحر إيجه. ويبقي الاتحاد الأوروبي المسألة قيد نظره، بالنظر إلى استمرار التدفقات البشرية من تركيا وزيادتها.

وقد ساهمت فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مساعدة الأشخاص الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة في إطار برامج العودة الطوعية وعمليات الإجلاء من ليبيا إلى أماكن من بينها النيجر، عن طريق آلية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعبور في حالات الطوارئ. وستتواصل الجهود المشتركة الرامية إلى إجلاء المهاجرين المحتجزين، ووضع حد للظروف القاسية التي يحتجزون فيها، فضلا عن تفكيك الشبكات الضالعة في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

ولا يزال صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ لتحقيق الاستقرار والتصدي للأسباب الكامنة للهجرات غير النظامية ومشاكل المشردين في أفريقيا يؤدي دورا حاسما في عمل الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الاستقرار وتحسين إدارة الهجرة في المنطقة. فقد وافق الآن الصندوق على

ما إجماليه ١٤٧ برنامجاً في ثلاث من مناطق اهتمامه (منطقة الساحل وبحيرة تشاد، ومنطقة القرن الأفريقي، ومنطقة شمال أفريقيا)، بقيمة إجمالية تزيد على ٢,٥ بليون يورو، وتم توقيع عقود تزيد قيمتها قليلاً عن ١,٥ بليون يورو. وحظيت أيضا خطة الاستثمار الخارجي والصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة المنشأ في إطار الخطة باهتمام قوي من المؤسسات المالية الشريكة. وتقوم حاليا وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية بتقديم الدعم لأجهزة حراسة الحدود الوطنية، إذ قامت بنشر ١ ٣٥٠ خبيرا على جميع مسالك الهجرة.

وتقوم بعثات وعمليات السياسة المشتركة للأمن والدفاع التي تنشط على طرق الهجرة الرئيسية بتعزيز القدرات المتاحة في المنطقة لمواجهة التحديات المحلية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالهجرة غير النظامية، والمساهمة في نهاية المطاف في تحقيق الاستقرار الإقليمي. وتساهم عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر المتوسط في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لضمان عودة الاستقرار والأمن في ليبيا وكفالة الأمن البحري في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط عن طريق تعطيل سير نموذج العمل الذي يأخذ به مهربو المهاجرين والمتاجرون بالبشر، وتدريب خفر السواحل الليبيين ورصد أدائهم والمساهمة في إنفاذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الفعال لعملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة الهادفة إلى التوصل، من خلال المحادثات بين الأطراف السورية، إلى حل سياسي متفق عليه للنزاع، تمشيا مع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشارك في دعم العمل الذي تقوم به في جنيف أفرقة العمل المعنية بالمعونة الإنسانية ووقف إطلاق النار، وما زال الاتحاد هو أكبر الجهات المانحة في سياق الأزمة السورية. واشترك الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة في رئاسة مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة، الذي عقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩، حيث تم إبراز أصوات منظمات المجتمع المدني من سوريا والمنطقة. ونجح المؤتمر في حشد المعونة للسوريين داخل البلد وفي البلدان المجاورة، بما يشمل المجتمعات المضيفة، من خلال تعهدات بلغ مجموعها ٧ بلايين دولار (٦,٢ بلايين يورو) لعام ٢٠١٩، وتعهدات متعددة السنوات تقارب قيمتها ٢,٤ بليون دولار (٢,١ بليون يورو) لعام ٢٠٢٠ وما بعده. وهناك أكثر من ١١ مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأكثر من ٥,٦ ملايين لاجئ سوري مشردين خارج البلد. ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لإيجاد حل دائم للاجئين السوريين، لا يمكن أن يقوم إلا على عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة إلى أماكنهم الأصلية، عندما تسمح بذلك الظروف القائمة على أرض الواقع، حسب ما تحدده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وانضم الاتحاد الأوروبي إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتشكيل المجموعة الرباعية المعنية بليبيا، بهدف الإسهام في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة.

وتقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها دولا مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتعزيز التعاون والحوار بشأن المسائل الأمنية الأوسع نطاقا، من خلال برنامج شركاء التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع الأردن وإسرائيل والجزائر وتونس ومصر والمغرب. وتشمل المجالات ذات الأولوية في هذا المنتدى مكافحة تغذية نزعة التطرف والإرهاب، وأمن الحدود، وإدارة الهجرة، وعدم التمييز.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية احترام سيادة كل دولة وحقوقها السيادية وولايتها القضائية على مناطقها البحرية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن القيام بأي أنشطة تتعارض مع القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، فضلا عن إصدار أي بيانات عامة استفزازية، من الأمور التي ليس من شأنها أن تفضي إلى التخفيف من حدة التوترات وتهيئة بيئة إيجابية للاستقرار الإقليمي.

وقد تواصل تكثيف الحوار السياسي مع الشركاء الإقليميين، مثل جامعة الدول العربية. كذلك تواصل العمل ضمن الأفرقة العاملة المشتركة وعلى المستويين الدبلوماسي والوزاري في إطار الحوار الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وفي عام ٢٠١٨، عقد الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية أول مؤتمر للقمة، وكان ذلك حدثا تاريخيا. ويسعى الاتحاد الأوروبي أيضا إلى العمل مع دول الخليج في التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة، من قبيل التحديات القائمة في العراق وسوريا واليمن والقرن الأفريقي. كذلك استمر الاتحاد الأوروبي في التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي طوال عام ٢٠١٨.